Southern Observatory for Human Rights
SOHR (South Yemen)
المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان
ساهر (اليمن الجنوبي)

Date _____ Ref _____

المرصد الجنوبي ـ اليمن الجنوبي ـ لحقوق الإنسان (ساهر) .
جنيف 12 مارس 2012م

مجلس حقوق الإنسان .. الدورة الـ 19 ، البند الثاني من جدول الأعمال .
تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان حول زيارة بعثها الأممية إلى اليمن ، رقم A/HRC/19/51

مذكرة المرصد الجنوبي ـ اليمن الجنوبي ـ لحقوق الإنسان (ساهر) .

السيد رئيس الدورة التاسعة عشر لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان .
السيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان .
السادة وفود الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان .
السادة وفود الدول المراقبة في الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان .
السادة وفود المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان .

باهتمام بالغ أطلعنا على مضمون تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول زيارة بعثتها الأممية إلى اليمن خلال الفترة من 20 إلى 27 ديسمبر 2011م رقم A/HRC/19/51 . ذلك التقرير الذي أوضح بان " القوات الحكومة اليمنية لا تزال مستمرة في استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي " .

وهنا نلفت نظركم إلى إنه فيما لو تمكنت اللجنة من النزول إلى المحافظات الجنوبية ، وعلى وجه التحديد محافظة عدن ، كان بإمكانها أن تلمس الحجم الفظيع لانتهاكات حقوق الإنسان فيها ، تلك الانتهاكات التي تعدت طابعها الجسيم لترقى إلى مصاف جرائم ضد الإنسانية إن لم تكن جرائم الإبادة بحسب تعريفها في " نظام روما " لمحكمة الجنايات الدولية .

وبالرغم من قرار مجلسكم الموقر رقم 18/19 بتاريخ 29 سبتمبر 2011م القاضي بتشكيل لجنة تحقيق وطنية للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان ، والتي تعهدت الحكومة اليمنية بتشكيلها ، إلا إن تقرير بعثة المفوضية السامية أكد على إن تلك اللجنة " لم تنشئ بعد " ، هذا ما يشير إلى عدم إيفاء الحكومة اليمنية بالتزامها الدولي ذلك ، مما أفقد الآلاف من القتلى والجرحى والمعتقلين وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حقوقهم ، وأتاح إمكانية إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب . هذا الوضع يضع المجلس أمام مسئوليته القانونية والأخلاقية للنظر في إيجاد آلية أخرى لضمان تلك الحقوق .

وتحقيقا لذلك يرى المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان إن العمل بتوصية المفوضة السامية لحقوق الإنسان الواردة في نص تقريرها رقم A/HRC/18/21 والقاضية بإيجاد لجنة تحقيقات دولية مستقلة ، هي الآلية التي يمكن أن يعول عليها في إنصاف الضحايا وفي عدم إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب . وكضمان للحد من مثل تلك الانتهاكات نرى أهمية أن يعين مجلسكم الموقر مقرر خاص معني بحقوق الإنسان في اليمن ، عبره يمكن أن يطمئن المواطن على حقوقه وحرياته الأساسية .

إن المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان يلفت نظر المجتمع الدولي ممثلا بمجلسكم الموقر بأن مواطني اليمن الجنوبي ضلوا منذ عام 1994م عرضة لشتى أنواع الانتهاكات الجسيمة في حقوقهم ليست السياسية والمدنية فحسب بل وفي حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية . و قد ازدادت تلك الانتهاكات حدة منذ عام 2007م وهو عام انطلاقة الحراك الشعبي السلمي في اليمن الجنوبي المطالب بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره بنفسه .
ويرى المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان بان الكف عن ارتكاب مثل تلك الانتهاكات يكمن في تمكين الشعب الجنوبي من التمتع بحقه في تقرير مصيره ، ذلك الحق الذي تكفله المواثيق الدولية ، ويقره المجتمع الدولي كحق سامي للشعوب ، ولاسيما إن شعب اليمن الجنوبي سبق له أن كان ممثلا في مجلسكم الموقر ، حين كانت حكومته السابقة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) تحتل مكانتها بين الدول كعضو دائم في منظمة الأمم المتحدة .

إننا في المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان نناشد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كجهة معنية بحقوق الشعوب المضطهدة ، إلى التضامن مع شعب اليمن الجنوبي لتمكينه من التمتع بحقه في تقرير مصيره وتحديد خياراته وتوجهاته بنفسه .

ينتهز المرصد الجنوبي لحقوق الإنسان انعقاد دورة مجلسكم الموقر ليعرب لكم جميعا عن تقديره لما تعيرونه من اهتمام لحقوق الإنسان في اليمن .

المحامي عبد الرحمن المسيبلي
أمين عام المرصد الجنوبي

الدكتور أفندي الحاج
رئيس المرصد الجنوبي